



المركز الليبي لحرية الصحافة  
Libyan Center For Freedom of Press

حرية الإعلام.....في قبضة المنتهكين

**التقرير السنوي**

**2017**



## الفهرس

- 3 ..... المخلص التنفيذي •
- 4 ..... المقدمة •
- 5 ..... المنهجية •
- 7 ..... المعلومات الأساسية •
- 7 ..... التهديد والشروع في القتل -
- 7 ..... الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري -
- 8 ..... الاعتداء بالضرب والاحتجاز المؤقت -
- 9 ..... الطرد التعسفي والمنع من العمل -
- 10 ..... الهجمات والتصعيد على وسائل الإعلام -
- 11 ..... الصحفيون وخيار المنفي •
- 12 ..... العسكر وسياسة القمع •
- 12 ..... فوبيا التصوير لدي الميليشيات •
- 13 ..... التخبط الحكومي في إدارة ملف الإعلام •
- 15 ..... التحرش الجنسي أداة للابتزاز •
- 15 ..... الاستنتاجات •
- 16 ..... التوصيات •

مرأى ومسمع متصدري المشهد الليبي، حيث سُجِّلت 9 حوادث مسمياتها ترتكب حوادث في مدن طرابلس وبنغازي ودرنة والجفرة والمرج، ولعل الأخطر أن بعضها يكون بأوامر مباشرة من قادة أطراف النزاع. وتُعاني ليبيا ضعف الثقة بين الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة والصحفيين، فلن تزال هذه الأجهزة بمختلف مسمياتها ترتكب حوادث التوقيف والاحتجاز، وتُقتل منها 8 حوادث، فضلاً عن الاعتداء بالضرب ومصادرة المعدات. في حين لا تزال حالات التضييق والمنع من العمل تمارس بشكل شبه يومي من دون أي رادع، لتسجل 10 حالات إضافة إلى توثيق 13 حالة هجوم وتصعيد على مقار وسائل إعلام كان أغلبها إذاعات مسموعة. ويعرض التقرير السنوي لـ 2017 العديد من نماذج الممارسات القمعية التي يقوم بها مسلحون تابعون لقيادة الجيش الليبي بإمرة المشير خليفة حفتر، وكذلك « فوبيا » التصوير التي تُصيب عناصر الجماعات المسلحة بمجرد رؤية كاميرات التصوير أو المايك في الشارع. كما ينشر التقرير لأول مرة حقائق وشهادات لبعض ضحايا التحرش الجنسي التي ظل معظمها طي الكتمان، بسبب الخوف أو الوصم بالعار، وهو ما يوضح مدى الابتزاز الذي تتعرض له المرأة العاملة في المجال الإعلامي والرجل على حد سواء.

وصعوبة التوثيق والتأكد من صحة الادعاءات والاعتداءات؛ نتيجة خوف الضحايا من جلاديهم، للتبليغ عن الجرائم التي يتعرضون لها، وسط بيئة تعج بالنزاع المسلح وتفكك مؤسسات الدولة والعراقيل غير المسبوقة في تشكيل نقابة وطنية جامعة للصحفيين الليبيين، إلا أن فريقنا استمر في أداء مهامه. وقد بات الصحفيون عالقين وسط حميم الجماعات المسلحة المؤدجة أو الإجرامية أو المتطرفة، فضلاً عن الضغوطات التي يواجهونها

## 46 اعتداءً طال صحفيين ووسائل إعلام متعددة في 16 مدينة ليبية خلال عام 2017 .

من أطراف قبلية ومناطقية وأخرى مرتبطة بأجندات خارجية تسعى إلى السيطرة والتحكم في ليبيا، التي تقارع للخروج من وطأة دائرة الحرب والعنف، وهو ما جعل من معركة تعزيز حرية الصحافة والتعبير أقرب إلى معركة أشباح، حيث لم يقدم أي من مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين ووسائل الإعلام إلى المحاكمة حتى يومنا هذا، رغم كثرتها وهو ما رسخ مفهوم الإفلات من العقاب. تتفاوت الاعتداءات الموثقة في هذا التقرير بين 5 حالات تهديد أو شروع في القتل، وهي الأخطر على الإطلاق، سُجِّلت في طرابلس وبنغازي وصبراتة، في حين تجري حوادث الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري ليومنا هذا أمام

## الملخص التنفيذي

لم يكن عام 2017 أفضل حالاً عن سابقه لوضع حرية الصحافة والتعبير في ليبيا، حيث لا تزال مؤشرات المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون الليبيون مرعبة وصادمة. على خلفية استمرار حالة الانقسام السياسي والمواجهات العسكرية وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب وتزايد نفوذ أطراف النزاع والجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة الليبية، التي تعدّ من أبرز الأسباب التي أدت إلى تقويض حرية الصحافة والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومات.

46 اعتداءً طال صحفيين ووسائل إعلام متعددة في 16 مدينة ليبية خلال عام 2017، وهو رقم صغير بالمقارنة بمئات الحالات التي سُجِّلت في الأعوام الماضية؛ إلا أن هذا الأمر لا يعني تحسناً في أوضاع حرية الإعلام، بل بسبب هجرة الصحفيين ووسائل الإعلام وفرارهم إلى المنفى، أو توقفهم عن العمل في المجال الإعلامي.

وقد سُجِّلت 82 حالة تهجير ونزوح قسري لصحفيين بسبب سطوة الجماعات المسلحة المتورطة في الصراع المحموم على السلطة والمال والنفوذ، ومعظم هذه الجماعات متورطة في جرائم قد ترتقي لجرائم حرب، وتعود هذه الإحصائية إلى ما بين عامي 2014-2017. ورغم المضاعف الجمة والتهديدات التي يواجهها فريق العمل بالمركز الليبي لحرية الصحافة

## مقدمة

ما يزال الصحفيون العاملون في ليبيا عرضةً لاعتداءات من أطراف مختلفة ، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها ، وفقاً لقواعد القانون الدولي. وتأتي هذه الاعتداءات في إطار التصعيد المستمر لانتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل تلك الأطراف.

يغطي هذا التقرير، وهو الرابع الفترة من 2017/1/1 إلى 2017/12/31، ويعرض واقع حرية الصحافة في ليبيا ، ويوثق الانتهاكات التي تطال الصحفيين والناشطين على خلفية تادية مهمتهم أو إدلائهم بأرائهم ، إذ لا تزال المضايقات و التهديدات والاعتقالات التعسفية والاختطاف و استخدام العنف والتعذيب و التحرش الجنسي والطرد من العمل ؛ الأساليب الأكثر شيوعاً لتكميم الأفواه ، وهذا ما يقلل من هامش الحرية المعطاة للتنوع، وتفشي الفساد والجريمة وانتهاك حقوق الإنسان .

يحمي القانون الدولي الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية و سائل الإعلام. ليس على السلطات الليبية حماية تلك الحقوق من الاعتداء من قبل المسؤولين الحكوميين فحسب؛ بل إن عليها التزاماً كذلك بالتحقيق في جرائم التهديدات والاعتداءات على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام .

## المنهجية

أجرى الباحثون بوحدة الرصد والتوثيق لدى المركز الليبي لحرية الصحافة (68) مقابلة مع صحفيين ومالكي وسائل إعلامية في طرابلس وبنغازي ومصراتة وصبراتة والزاوية وغريان وسبها وتونس، كانت معظمها مقابلات شخصية خلال الفترة بين مايو وديسمبر في عام 2017.

وقد اعتمد الباحثون على استمارة خاصة برصد الاعتداءات والوقائع مع الاستناد لشهادة الضحايا والشهود والوثائق الداعمة كالشكاوى من محاضر الشرطة والتقارير الطبية، ويأتي هذا العمل وفقاً لمنهجية التوثيق التي يعمل بها فريق الرصد.

ويعتمد التقرير السنوي لـ 2017 على سلسلة من التقارير الداخلية التي يقوم بإعدادها الباحثون على مستوى ليبيا بالإضافة إلى عمليات رصد قرارات حكومتي الوفاق والمؤقتة، والاستماع لشهادات الضحايا وتدوين جزئيات منها بهذا التقرير السنوي.

كما أحصى (المركز الليبي لحرية الصحافة) بالتعاون مع (مراسلون بلا حدود) أعداد الصحفيين الذين هجروا قسراً ما بين عامي 2014 - 2017، البالغ عددهم 82 حالة، شملت صحفيين معظمهم من مدينتي طرابلس وبنغازي ويعيشون خارج ليبيا يواجه بعضهم ظروفًا صعبة.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز الليبي لحرية الصحافة لا يقدم أي هدايا أو هبات مالية، نظير التوثيق مع ضحايا الاعتداءات أو شهود العيان، كما أن كل المقابلات تجري بسرية تامة وفقاً لمبادئنا ومبدأ الحافظ على الضحية، أو الشهود ولا تذكر أسماءهم إلا بعد موافقتهم والتأكد من عدم تضررهم من نشر شهاداتهم.

## الأطراف المتهمة بارتكاب الاعتداءات



1 عدد الاعتداءات  
أطراف قبلية



1 عدد الاعتداءات  
تنظيم الدولة - داعش



16 عدد الاعتداءات  
قوات الأمن الوطني



8 عدد الاعتداءات  
جماعات مسلحة غير نظامية



6 عدد الاعتداءات  
جهات حكومية

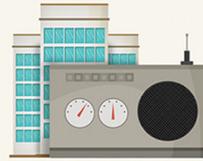


6 عدد الاعتداءات  
جهات مجهولة

## أنواع الاعتداءات على المؤسسات الإعلامية



عدد الانتهاكات 6  
وكالات الأنباء



عدد الانتهاكات 15  
الانتهاكات ضد قنوات الراديو



عدد الانتهاكات 12  
الانتهاكات ضد القنوات التلفزيونية



عدد الانتهاكات 7  
الانتهاكات ضد الصحف



عدد الانتهاكات 2  
مركز الاعلامي



عدد الانتهاكات 2  
مستقل

## الاعتداءات وفقا للنوع الاجتماعي

الاعتداءات ضد الرجال

عدد الاعتداءات

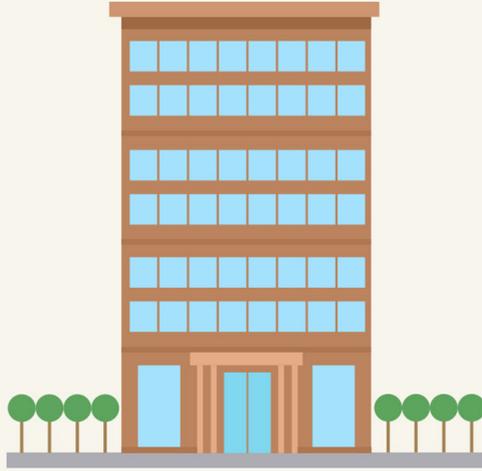
27



مؤسسة

عدد الاعتداءات

28



الاعتداءات ضد النساء

عدد الاعتداءات

10



8- تعرض عبد الله محمد سالم طلوبة وهو مصور صحفي مساء يوم 13 فبراير بمدينة بنغازي للإخفاء القسري من قبل جهاز البحث الجنائي وجرى تحويله إلى جهاز الأمن الداخلي من دون توجيه أي تهمة له.

9- أقدمت عناصر تابعة لجماعة مسلحة على اختطاف (محمد المصلي) المصور الصحفي في قناة 218، على خلفية تغطيته لأحداث «أبوسليم» في طرابلس. وتعرض المذكور خلال عملية الاختطاف للضرب المبرح وذلك يوم 24 فبراير 2017.

10- أقدمت قوة تتبع ما يعرف بالتحريات الخاصة، وهي قوة مؤدجة بخلفية دينية، على اعتقال المصور الصحفي بوكالة الأنباء الفرنسية عبدالله دومة يوم 30 مارس بمدينة بنغازي، واتهامه بعدة تهم كيدية على خلفية تغطيته لأحداث يوم الأرض العالمي، إلا أن عدة أطراف تدخلت لإطلاقه، حيث فر من المدينة.

11- تعرض (مقر عبد الله الفضيل) مراسل قناة ليبيا بانوراما يوم الثلاثاء 25 يوليو 2017 للاختطاف من قبل جهات مجهولة بمدينة الجفرة، وذلك بعد قيامه بتغطية العديد من الأحداث الساخنة بالمنطقة، وفي اليوم التالي وجد في الطريق الزراعي بضواحي المدينة في حالة صحية سيئة.

4- تعرض أحمد أبوشويرب وهو مراسل بقناة النبا يوم 6 أكتوبر للتهديد بالقتل ومداومة وسرقة منزل أسرته مرتين، واحتجاز أخيه من قبل أشخاص محسوبين على غرفة عمليات مكافحة الإرهاب بمدينة صبراتة، واتهامه بأنه داعم للإرهاب على خلفية عمله الإعلامي، ونقله تصريحات للجنة الصحافة لعقلاء ليبيا حسب قوله.

5- تالقت (كوثر أبونوار) وهي صحفية في هيئة دعم وتشجيع الصحافة، سلسلة من التهديدات آخرها بعد يوم من نشرها بصحيفة (فسانيا) يوم 26 ديسمبر، تهديدات بالخطف والقتل على خلفية عملها بالصحيفة ونشرها لتحقيقات صحفية باسمها ما جعلها تغادر إلى تونس.

## الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

6- تعرض (ونام بن زابية) وهو مصور في قناة ليبيا بانوراما الفضائية، يوم 14 يناير للاعتقال التعسفي من قبل رجال الأمن ببوابة رأس الهلال بمدينة درنة واتهامه بأنه داعم للإرهاب وجرى التحقيق معه واستجوابه بشكل غير قانوني.

7- تعرض (علي سالم) وهو إعلامي في قناة ليبيا الوطنية، يوم 5 فبراير للإخفاء القسري من قبل مجموعة مسلحة وهددت زوجته أمام منزله بمنطقة طريق المطار بطرابلس، وطالب خاطفوه بقدية مالية مقابل إخلاء سبيله وفقا لما نقلته وسائل إعلامية عن عائلته.

## المعلومات الأساسية

### التهديد والشروع في القتل

1- تلقى صحفيو قناة النبا الإخبارية يوم 15 مارس العديد من التهديدات وخضعوا للقذف والسب على خلفية الهجوم الذي تعرض له مقر القناة بمدينة طرابلس، ونشرت قوائم تضمنت أسماء 41 موظفاً بالقناة وقيمة مرتباتهم الشهرية، وهو ما عرض العديد منهم لمختلف المخاطر والملاحقات.

2- تعرض (أحمد عبد الغني فريشك) مراسل قناة 218 يوم 7 يوليو للتهديد والشروع في القتل على أيدي مسلحين يتبعون شعبان هدية المكنى بـ «أبو عبيدة الزاوي» أثناء تصويره إلقاء بيان لمجموعة من الناشطين وعناصر تابعين لأجهزة أمنية يعلنون تأييدهم لعملية الكرامة.

وجرى تهريب فريشك بعد الاعتداء عليه من مكان الحادث قبل أن يهرب بعد يومين إلى تونس.

3- تعرضت (فاطمة بن خيال) وهي إعلامية مستقلة، خلال شهر أغسطس، لعدة تهديدات منها تهديد بالقتل. وجاءت هذه التهديدات على خلفية اتهامها عام 2014، إبان ما عرف بعملية فجر ليبيا وحرب المطار بطرابلس بأنها كانت تحرض ضد عملية فجر ليبيا.

12- تعرض (موسى خميس أدريّة) وهو مصور ومراسل صحفي يوم الخميس 14 يونيو للإخفاء القسري والتعذيب بمدينة البيضاء أثناء عودته لمنزله، على أيدي أفراد من الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وجرّت مسطرة سيارته، واقتياده إلى سجن قرناة، بضواحي المدينة، بتهمة عمله السابق بمكتب قناة الجزيرة الإخبارية، وأُفرج عنه مساء يوم 29 أكتوبر 2017.

13- تعرض «حسين رجب العرفي» مدير الأخبار براديو بلدية المرج يوم 5 أغسطس للاعتقال التعسفي لمدة 5 أيام من قبل جهاز الأمن الداخلي بالمدينة، على خلفية انتقاده للحاكم العسكري حول مصادرة بعض المحال التجارية وتراخيص العمل بالمدينة على حسابه بفيسبوك.

14- خضع المذيع بقناة ليبيا الرسمية (عبد الرحمن مصباح طريش) مساء يوم 19 أكتوبر 2017 للاعتقال التعسفي والضرب على أيدي عناصر إحدى النقاط الأمنية الواقعة بمنطقة تاجوراء، على خلفية عمله الإعلامي ونعت بأنه أحد أبواق حكومة السراج حسب قوله.

15- خضع الصحفي الألماني «يوري مازومدار» يوم 6 ديسمبر 2017 للاعتقال التعسفي في مطار معيتيقة بتهمة التصوير بدون تصريح، وأُفرج عنه أواخر ديسمبر بعد مساعي من وزارة الخارجية الألمانية التي طلبت عدم الحديث عن الموضوع في وسائل الإعلام

16- تعرض ( طه محمد مفتاح الديباني ) مراسل قناة ليبيا روحها الوطن يوم الخميس 21 سبتمبر 2017 للتوقيف والاعتقال من قبل رجال الأمن بمطار بنينا بمدينة بنغازي، أثناء تغطيته وصول الحجاج، باعتباره من مدينة درنة، ولم يتحصل على إذن مسبق من قبل تلك السلطة، وأُخلي سبيله بعد 48 ساعة من مكتب التحريات العامة.

### الاعتداء بالضرب والاحتجاز المؤقت.



17- تعرض ( محمد خليفة عقوب ) وهو مراسل لقناة «الآن»، يوم الأحد 26 فبراير للاعتداء بالضرب والتهديد من قبل أحد الحراس بسجن الجوية بمدينة مصراتة، على خلفية تغطيته عملية الإفراج عن ممرضات من الفلبين كُن محتجزات عند تنظيم «داعش» رغم حصوله على إذن من النائب العام للتغطية الصحفية.

18- تعرضت (فرانيسكا مانوشي) وهي مراسلة صحفية رفقة زميلها المصور من دولة إيطاليا والمرافق

المصاحب لهما صباح الإثنين 21 أغسطس 2017 للتوقيف من قبل قوات الأمن المركزي شمال

## بالرغم من إبراز هويتها الصحفية المعتمدة من الإعلام الخارجي

طرابلس، عند تصوير الازدحام وطوابير المواطنين الليبيين أمام المصارف بشارع عمر المختار وسط العاصمة طرابلس.

19- تعرضت فاطمة العبيدي، وهي مراسلة للـ موقع الإخباري لقناة (الآن) يوم 9 أكتوبر 2017 للتوقيف أمام مقر البرلمان بمدينة طبرق من قبل عناصر جهاز الأمن التابعين للأمن الرئاسي وللضرب المبرح وتحطيم

معداتها الخاصة بالعمل الإعلامي رغم قيامها بالتعريف بنفسها، وذلك عند تغطيتها لمظاهرة من قبل بعض الشباب للمطالبة بصرف مرتباتهم.

20- تعرض 4 صحفيين للاحتجاز المؤقت يوم 10 أكتوبر 2017 وهم (لبنى يونس، مديرة تحرير صحيفة فبراير، وزميلها إسلام الزرقاني، وربيعة الحباسي، وعلي نصر الدين، من صحيفة «فسانيا» و«وكالة التضامن للأخبار»)، لأكثر من 48 ساعة من قبل

غرفة العمليات العسكرية بمنطقة الجفرة التابعة لقيادة قوات عمليات الكرامة أثناء تغطية مهرجان هون الثقافي.

21- تعرض عبد السلام عمر كرير، مدير إدارة البرامج بإذاعة صبراتة إف إم يوم 19 أكتوبر 2017 بعد صلاة المغرب، للتوقيف من قبل الشرطة العسكرية واقتيد إلى مقر مكتب الأمن الداخلي بالغرفة المشكلة لمحاربة تنظيم «داعش» بمدينة صبراتة، والتحقيق معه عن طبيعة عمله بالإذاعة ومعاملته معاملة سيئة، وأفرج عنه في اليوم الثاني بعد حجز جواز سفره وهاتفه الشخصي حسب قوله.

## الطرد التعسفي والمنع من العمل والملاحقات القضائية

22- قام مسلحون على خلفية المواجهات العسكرية فيما عرف بأحداث «أبوسليم» يوم 24 فبراير 2017 بمنع طاقم وكالة (الغيمة للأخبار) من التغطية الصحفية للمواجهات العنيفة في منطقة «أبوسليم» بطرابلس، ومصادرة كاميراتهم مؤقتاً، وإتلاف المادة الإخبارية المصورة، بهدف التكنم عن عدد القتلى والجرحى.

23- منع مسلحون المصور الصحفي بوكالة شينخوا «م.ن» من العمل أثناء تغطية مواجهات «أبوسليم»، وذلك يوم 24 فبراير 2017، وجرى التهمج عليه بألفاظ نابية وطرده من

المكان .

24- منع الإعلاميين براديو وتلفزيون صبراتة من القيام بأعمالهم، ومنعهم من الدخول من قبل معتمدين يطالبون بتحيةة المجلس البلدي، وتغيير خريطة برامج الراديو ليتم بث ما يريده المعتمدون الذي اقتصر على الأناشيد فقط، وذلك منذ يوم 19 مارس إلى يوم 12 أبريل 2017.

25- تعرض محمد الصيد القرچ، مراسل وكالة الغيمة للأنباء، للملاحقة القانونية على خلفية نشره تديونات على صفحته بـ فيس بوك يوضح فيه وجود أدلة عن شبهات بالفساد في موضوع الحوالات المصرفية من مصرف الوحدة بالزنزان، حيث أتهم بالتشهير.

26- تعرض جوهر عبد الكريم الجازوي، التابع لوكالة «زوم للترويج للقنوات الخاصة»، يوم 12 ديسمبر 2017 للمضايقة والتشهير والتحرير من قبل الإعلامي محمد إمطل عبر برنامجه في قناة ليبيا الإخبارية، واتهمه بأنه داعم للإرهاب.

27- تعرضت نجات أحمد الكهيشي، وهي صحفية مستقلة يوم 5 أبريل 2017 أثناء تغطيتها لترحيل مجموعة من المهاجرين غير القانونيين بمطار معيتيقة الدولي، للمنع وللتهديد بالضرب والاعتداء اللفظي ومصادرة الكاميرا الخاصة بها لعدة أيام، واتهامها بالتجسس بحجة عدم وجود تصريح للقيام بعملها.

معتمد بالله الحراري، مع حجز مؤقت للمعدات.

29- تعرض الصحفي المعتمد بالله الحراري، المصور بوكالة الغيمة الليبية للأخبار يوم 8 سبتمبر للتوقيف لمدة 4 ساعات وخضع لعدة انتهاكات منها الطرد التعسفي من قبل رجال الأمن المكلفين بحماية فندق المهاري أثناء تغطية احتفالية يوم الجيش بدون تقديم أي تفسيرات.

30- منع محمد قريفة، مراسل مستقل، يوم 21 ديسمبر 2017 بطرابلس، من تغطية وقائع المؤتمر الصحفي لرئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، ووزير خارجية فرنسا، واقتصر الأمر على اختيار قناتين محليتين وثلاث وكالات دولية من قبل المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي، بدون تقديم أي مبرر.

31- تعرض (ص.ج)، وكامل فريق القناة (ق) يوم 21 ديسمبر بطرابلس للطرد التعسفي أثناء تغطية وقائع المؤتمر الصحفي لرئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، ووزير خارجية فرنسا، من قبل المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي، بدون تقديم أي مبرر.

32- تعرض ميلود جمعة ساسي، معد ومقدم برنامج لراديو غريان خلال شهر ديسمبر 2017 للطرد التعسفي بدون سابق إنذار من قبل مدير راديو غريان، على خلفية ذكره لأسماء بعض الأشخاص المتورطين في تهريب الوقود، على الهواء مباشرة.

33- إيقاف عقد عمل الصحفي محمد علي خلف الله على سبيل التضييق خلال عام 2017 مع شركة الإنماء للاستثمارات الكهربائية التابعة لصندوق الإنماء، بناءً على تعليمات من أعضاء في المؤتمر الوطني العام بسبب مقالاته الناقدة للمؤتمر الوطني في سنة 2017، كما تعرض الصحفي نفسه لعمليات تضييق وعدم السماح له بإتمام إجراءات بفرع مصرف الجمهورية بجنزور، من قبل أفراد حرس هذا المصرف، على خلفية نشره مقالا عن قفلهم للطريق الساحلية في فترة من الفترات حسب قوله.

## الهجمات والتضييق على وسائل الإعلام

34- توقف راديو ( كاساس ) 98,1 إف إم، بزواره من يوم 12 وحتى يوم 22 يناير، وذلك بعد دخوله في إضراب على خلفية قلة الدعم الذي يتلقاه والمماثلة في سداد ما عليه من مستحقات مالية من بعض الجهات الحكومية والخاصة بالمنطقة.

35- تعرض مبنى راديو (رمضان إف إم) بمدينة سبها لإصابات جراء سقوط قذائف عشوائية عليه بعد اندلاع اشتباكات قبلية بالمدينة يوم 22 فبراير، وهو ما ألحق أضرارا بالمبنى دون توقف البث.

36- أغلقت مجموعة مسلحة بث راديو غريان المحلي من مقر محطة الإرسال الإذاعي دون ذكر أي أسباب

واضحة، واستمرت عملية وقف البث عدة أيام متواصلة منذ 23 فبراير قبل عودة البث.

37- أقدمت الأجهزة الأمنية بمدينة بنغازي يوم 9 مارس، على وقف بث راديو (إف إم الوسط 9,87) في بنغازي؛ بحجة عدم وجود ترخيص قانوني، بالإضافة إلى منع توزيع عدة أعداد من صحيفة الوسط في بنغازي، ومصادرة الأعداد القادمة من دولة مصر حيث تطبع الصحيفة.

38- هاجمت مجموعة مسلحة مقر مبنى قناة النبا بطنابلس يوم 15 مارس، وأقدم المهاجمون على حرق مبنى القناة بالكامل وإتلاف معداتها، وذلك بعد تغطيتها للعديد من الأحداث السياسية والمواجهات المسلحة، حيث اتهمت القناة بالانحياز، غير أنه لم تجر تحديد الجناة وأسباب حرق المبنى.

39- تعرض مبنى وكالة أنباء التضامن ليلة 17 مارس للاقتحام وتخريب الأجهزة والمعدات والسرقة، علوة على استجواب أحد المحررين من قبل مجموعة مسلحة بطنابلس، دون ذكر أي أسباب واضحة للحادث.

40- اقتحم مسلحون يتبعون إحدى الجماعات المسلحة في طنابلس مكتب قناة 218 في طنابلس يوم 18 مارس، وذلك على خلفية تغطيتها للأحداث التي شهدتها العاصمة طنابلس، وجرى خلالها التحقيق مع موظفيها والإساءة إليهم، وهذا ما دفع القناة لإغلاق مكتبها بشكل مؤقت.

41- أغلق محتجون مسلحون

بناودون بإسقاط المجلس البلدي المنتخب في مدينة مصراتة مبنى الإذاعة والتلفزيون المحلي التابع للمجلس من يوم 19 مارس إلى 12 أبريل 2017، ومنعوا الموظفين والصحفيين من الوصول إلى أعمالهم، وهو ما أدى إلى توقف البرامج العادية، وقاموا ببث أغاني ونداءات للتحشيد.

42- تعرض مبنى راديو (الأولى إف إم 88,1) ليلة السبت 15 أبريل الواقع في وسط مدينة صرمان للاقتحام وسرقة محتوياته وتدميرها من قبل مجموعة مسلحة.

43- استهدف مبنى الإعلام والثقافة بمدينة بنغازي يوم 5 نوفمبر حسب ما نقلته وكالة الأنباء الليبية ببنغازي من قبل مجموعات «إرهابية» نتج عنه إصابة الكاتبة والشاعرة خديجة البسيكري وإلحاق أضرار مادية بالمبنى.

44- منع أفراد طاقم راديو «صبراتة إف إم» خلال شهر أكتوبر من أداء عملهم من قبل مسلحين كانوا في السابق زملاء لهم بالإذاعة بدون توضيح السبب، إلى حين نشر هذا التقرير، وذلك حسب إفادة مدير إدارة البرامج بالإذاعة.

45- إيقاف بث راديو «المدينة مصراتة 104 إف إم» خلال شهر أكتوبر، و يرجح سبب الإيقاف بحسب ما ذكره « ن . ب » مذيع بالراديو، أن يكون عدم وجود ميزانية وكذلك نتيجة لمخاوف جراء الأوضاع الأمنية منها تفجير مجمع المحاكم بمدينة مصراتة.

وأمام هذا المشهد المتفجر وقف متصدرو المشهد في ليبيا بمختلف أطيافهم ومشاربهم عاجزين عن التحرك لحماية الصحفيين والإعلاميين بما في ذلك المدونون والناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بل رصد ضلوع العديد منهم في الحرب على حرية الصحافة والتعبير، وعرقله المشاريع الخاصة بترقية ثقافة الوصول إلى المعلومات وإشراك الرأي العام في صنع القرار.

## العسكر وسياسة القمع

لاحظ المركز الليبي لحرية الصحافة أن مشروع عسكرة الدولة في شرق البلاد بقيادة المشير خليفة حفتر وهيمنة قسوات ما يعرف بـ (عملية الكرامة) على المشهد رغم مقارعتها للإرهاب والتنظيمات الإرهابية التي استوطنت في بنغازي وغيرها من مدن الشرق، زادت من المخاطر التي يواجهها الصحفيون منها إلقاء القبض عليهم وجرهم للتحقيق أو الاعتداء على الكثير منهم بالضرب، فضلا عن رصد عشرات الحالات من التعذيب والإخفاء القسري، وهي ممارسات تقوم بها عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية التي كانت تعمل تحت راية النظام السابق وجرى تنشيطها من قبل قائد عملية الكرامة المشير خليفة حفتر لخدمة أهدافه الخاصة.

وفي هذا الصدد، يقول المدون والصحفي علي العسبلي إنه تعرض لأعمال انتقامية عنيفة بسبب انتقادات وجهها إلى المشير خليفة حفتر، وتلقي تهديدات عدة بالقتل إلى أن اختطف من أمام منزله ببلدة

يهجرها صحفيوها نحو أوروبا ودول أخرى بعد سوريا.

وتسبب هذا الوضع المتمثل في إفراغ البلاد من الصحفيين إلى انعكاسات خطيرة على تطور قطاع الصحافة والإعلام في ليبيا، وقوض جهود حرية التعبير المنشودة وسط عالم حقق تقدما هائلا في هذا الشأن بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات، حيث جرى رصد توقيف العديد من الصحف والإذاعات المسموعة، فضلا عن عمليات حرق مقر العديد من المؤسسات الإعلامية في طرابلس وبنغازي، خلال المواجهات المسلحة أو على خلفية الانتصارات الحزبية والمناطقية والمؤدلجة.

كما أدت هجرة الأقلام الليبية أو تقوقعها على نفسها بسبب الخوف من سيات الجلادين الجدد المتمثلين في الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون وأطراف الصراع على السلطة والمال إلى التحكم في المعلومات وتغيب الحقائق عن الرأي العام الليبي، وقد ساء ذلك على تفشي الفساد، وعمليات نهب المال العام، وتهريب الوقود، وغيره من الثروات الوطنية، والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى جرائم الخطف مقابل الفدية وعمليات السطو المسلح، ونتج عنه بروز بيئة غير تلك التي حلم بها الليبيون بعد عقود من الدكتاتورية الشمولية، هيمنت على مشهدها جماعات مسلحة مؤدلجة أو إجرامية، وشخص يحلمون بعسودة نظام العسكر والفاشية العسكرية، علوة على تنظيمات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة ولتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

46- أصدرت ما يعرف بـ «اللجنة العليا للإفتاء» التابعة للحكومة المؤقتة بشرق ليبيا يوم السبت 22 يوليو بيانا توضح فيه فتوى قديمة صادرة عنها وصفت فيه قناة النبا الإخبارية والتناصح والجزيرة بأنها «تكفيرية»، كما تحدث البيان بلغة شديدة اللهجة ضد هذه القنوات، وأتهم كذلك ناشطي المجتمع المدني بالعلمانية وقام بتكفيرهم.

## الصحفيون وخيار المنفى

منذ اندلاع الصراع المسلح عام 2014 في طرابلس تحت راية ما عرف بـ (عملية فجر ليبيا) وفي بنغازي تحت راية ما عرف بـ (عملية الكرامة) تفاقمت مآسي الصحفيين الليبيين بشكل عام، وهو ما تسبب إلى عملية نزوح شبه جماعي للكثير منهم، في حين اضطر آخرون إلى فرض الرقابة الذاتية على أنفسهم بسبب الخوف من أطراف النزاع المسلح، التي تعمل في غياب سلطة الدولة وبخاصة السلطة القضائية، وهذا ما جعل المعركة من أجل حرية الصحافة والتعبير أشبه بمعركة ضد أشباح.

عدد الصحفيين الذين هجروا من ليبيا أو أولئك الذين اختاروا المنفى يقدر بنحو 80 صحفيا أغلبهم من مدينتي طرابلس وبنغازي.

ووفقا للتقديرات التي أجراها المركز الليبي لحرية الصحافة ومنظمة مراسلون بلا حدود، فإن لتحتل ليبيا بذلك مرتبة ثاني دولة في العالم

المرج في نهاية مارس عام 2016، ليملك في سجن سري بمنطقة قرناة لمدة 120 يوما، بجانب زميله المصور الصحفي أحمد الحواز وأُفاد بأنهما تعرضا خلال سجنهما للتعذيب المعنوي والجسدي، قبل أن يخلى سبيله بضغط اجتماعية. وقد قرر العسبلي أمام هذا الوضع الخطير لتكريم الأفواه، الفرار من البلاد ولا يزال رغم ذلك يواجه في منفاه تهديدات من عناصر أمنية تابعة للمشير خليفة حفتر بحسب قوله.

### تكريم الأفواه

وتقول الصحفية « كوثر أبو نوارة » التي تعمل بصحيفة «فسانيا» وهي صحيفة محلية تصدر عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة بمدينة سبها (جنوب ليبيا) في شهادة لها، إنها تعرضت لسلسلة من التهديدات وصلت حد التهديد بالقتل والتصفية عبر حسابها على مواقع التواصل الاجتماعي،

أو من خلال رسائل نصية على هاتفها الشخصي، وأضافت أنها تلقت رسالة تفيد بها بأنه جرى الاتصال بوالدها وتهديده بقتل ابنته في حال عدم توقفها عن الكتابة حول بعض الملفات المتعلقة بـ ( إجراء المقابلات والتحقيقات وإعداد التقارير مثال على ذلك كتابة تقرير حول الميليشيات المتنازعة على السلطة في ليبيا ) .

وتفيد أبو نوارة بأنها تعيش منذ عام 2015 بشكل منقطع في تونس؛ خوفاً على سلامتها الشخصية، وأنها

اختارت هذا البلد القريب من مؤقنا لها رغم ظروفها الاجتماعية الصعبة، مؤكدة أن ذلك أفضل من العودة إلى جحيم الجماعات المسلحة، التي تتربص بالصحفيين الذين يتناولون قضايا تتعلق بالجرائم المختلفة، التي ترتكبها هذه الجماعات في إطار سياسة تكريم الأفواه، وطمس الحقائق على خلفية الوضع المتردي في البلاد بشكل عام، وفشل السلطات الأمنية في توفير الحماية للصحفيين المهددين بالخطر.

### فوبيا التصوير لدى الجماعات

#### المسلحة

يعاني المصورون الصحفيون قيودا رهيبية أصبحت تفرضها الجماعات

المسلحة المختلفة، إلى جانب قيود أخرى من الأجهزة الأمنية، بسبب خشية هذه الجماعات والأجهزة على حد سواء من توثيق جرائمهم بعدسات الكاميرات.

وفي هذا الشأن بات توقيف المصورين الصحفيين وحجز معداتهم وكاميراتهم ومصادرتها والاستيلاء عليها

أمرا شائعا في ظل

ظاهرة تفول هؤلاء المتنفذين أعداء المداد والورق وحرية الصحافة.

ويري طه كروي رئيس المنظمة الليبية للتصوير، وهي منظمة غير حكومية، أن التوقيف التعسفي

ومصادرة المعدات والمنع من التصوير بات أمرا يمارس بشكل واسع. وقال إن ما يجري في هذا الشأن يعتبر ممارسة دكتاتورية وتعديا صارخا وفاضحا على حق المصورين في حرية توثيق الحدث، بل وتعديا على حق المواطنين في الوصول إلى المعلومة والتعرف إلى الصورة الحقيقية للوضع المتردي الذي تعيشه بلادهم.

وقد غادر طه كروي في سبتمبر عام 2017 البلاد بعد تزايد الضغوطات على المهنة وارتفاع مؤشرات التهديدات الأمنية، ليجد نفسه لاجئا في تونس، وهي صورة تكشف فشل الحكومات المتعاقبة منذ الإطاحة بالنظام السابق في توفير الحماية اللازمة

للصحفيين والمصورين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تكفي هذه الجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية بالتضييق على الصحفيين واعتقالهم وتعريض سلامتهم للخطر وإجبارهم على الهجرة إلى الخارج أو النزوح

من مدنهم، بل تقوم بتلفيق التهم لهم ولعل أسهلها تهمة الخيانة والتخابر مع الأجنبي، وممارسة الكذب والتدليس لتضليل الرأي العام وسط غياب تام لسلطة الدولة.

وأوقفت المنظمة الليبية للتصوير عمليات التوثيق للاعتداءات بعد



منها هيئة الإعلام والثقافة برئاسة خالد نجم وتتبعها مؤسسة الصحافة تملك أصول العديد من الأجهزة الإعلامية مثل قناة ليبيا الإخبارية والمستقبل والإذاعة الوطنية ووكالة الأنباء الليبية في البيضاء. أصدرت هذه المؤسسة العديد من القرارات التي تصب في اتجاه التضييق المستمر على الصحفيين وعلى وسائل الإعلام وبخاصة المستقلة منها والتي باتت غائبة عن تغطية المشهد الإعلامي في شرق البلاد. ولا يختلف الحال كثيرا في مؤسسة الإعلام التي تنشط في العاصمة

طبيعة عملها الصحفي. وتضيق العبيدي أن العنف الذي تعرضت له دفعها إلى ترك مهنتها الصحفية وبيع معدات التصوير الخاصة بها. وقالت إنه لم توفر أي حماية لها، سواء عند تعرضها للضرب أم من خلال ملاحقة المعتدي أمام العدالة، مؤكدة أنها ليست المصورة الصحفية الوحيدة التي تعرضت للعنف أو التحرش من قبل عناصر الجماعات المسلحة أو العناصر الذين يعملون تحت غطاء سلطة الدولة.

## التخبط الحكومي في ملف الإعلام

نتيجة للانقسام السياسي الذي تعيشه ليبيا منذ عام 2014 بعد الانقلاب على عملية انتخاب مجلس النواب الذي اضطر إلى اللجوء إلى مدينة طبرق في أقصى شرق البلاد، انقسمت مؤسسات الدولة وبات لكل مؤسسة نسخة في غرب البلاد تخضع لسلطة

حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات والمعترف بها دوليا، ونسخة أخرى لنفس المؤسسة في شرق البلاد تحت سيطرة الحكومة المؤقتة التي يترأسها السيد عبد الله الثني، وهي حكومة شكلية وشبه معطلة.

وعلى خلفية هذا التنشيط السياسي والعسكري تشكلت مؤسسات موازية للمؤسسات القائمة في عاصمة البلاد منها هيئة الإعلام والثقافة برئاسة خالد نجم وتتبعها مؤسسة الصحافة

عام 2014؛ بسبب تفول الجماعات المسلحة على اختلاف مشاربها، إلا أنها تمكنت من توثيق ما يزيد عن 182 اعتداءً بالعنف على الصحفيين من عام 2012 إلى عام 2014.

ورصد ارتفاع مؤشرات إحصائيات العنف ضد الصحفيين منذ ذلك الوقت، حيث يؤكد طه كرويي أنه لا يكاد يمر يوم دون تسجيل انتهاك لحقوق المصورين على أيدي أطراف النزاع الليبي أو العناصر المكلفين بحراسة المسؤولين الحكوميين. وبحسب إفادة طه كرويي اضطر الكثير من المصورين الصحفيين أمام هذه الهجمة إلى بيع المعدات الخاصة.

لم يقتصر العنف الممنهج على المصورين الصحفيين من الرجال فقط، بل طال المصورات الصحفيات من النساء اللاتي تعرضن للعنف والضرب، وهو ما حدث للمصورة الصحفية فاطمة العبيدي، التي تعمل بموقع أخبار «ليبيا الآن» الإلكتروني في 9 أكتوبر 2017 على أيدي عناصر أمنية تابعين للأمن الرئاسي بمجلس النواب في مدينة طبرق شرق ليبيا. وتقول فاطمة العبيدي إن أحد عناصر الأمن الرئاسي تهجم عليها أثناء تصويرها مظاهرة تطالب بحقوق اقتصادية واجتماعية، قائلا:

## يا ولىية شن تصوري

وقام بتكسير معدات التصوير الخاصة بها. ولم يكتف بذلك بل اعتدى عليها بالضرب مما تسبب إلى كسر ساقها، رغم أن عناصر الأمن الرئاسي يعرفون



طرابلس وفي غرب البلاد عموما تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، التي تدير قناة الرسمية (الليبية سابقا)، وتجهز لعودة قناة الوطنية «التلفزيون الليبي» وقناة ليبيا الرياضية» بالإضافة إلى شبكة إذاعات أبرزها الشبابية والشروق والوطنية. ويلاحظ في السياق ذاته أن المجلس الرئاسي لم يقم منذ توليه السلطة في أبريل عام 2016 بتعيين رئيس

هيئة الإعلام التي استحوذت هيئة الثقافة وإدارة الإعلام الخارجي التابعة للخارجية الليبية على صلاحياتها، وهو ما فاقم التخط الحكومي في إدارة قطاع الإعلام وإصلاحه.

وتلتهم المؤسسات المختصة بشؤون الإعلام التي تمولها الدولة بمبالغ طائلة من الخزانة العامة الليبية تذهب أدراج الرياح ويتأكلها الفساد في غياب أي برامج علمية للنهوض بقطاع الإعلام والصحافة وتدريب الصحفيين والمهنيين على التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات، وتطوير المشهد السمعي البصري في ليبيا الذي يعاني منذ عقود من تخمة في أعداد الموظفين الإداريين والعاملين غير المؤهلين إضافة إلى البيروقراطية وتسلل أجناس الجماعات المسلحة المؤدلجة للهيمنة على المشهد الإعلامي الليبي.

## الاستعراض الدوري في الأمم المتحدة

وفي إطار نشاط المركز الليبي لحرية الصحافة في مراقبة مدى التزام ليبيا بتنفيذ هذه التوصيات، لوحظ للأسف الشديد أن ليبيا لم تبد أي التزام حقيقي للعمل على تنفيذ توصيات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وهو ما يعكس مدى هشاشة الوضع وعدم قدرة السلطات الليبية على التحرك الجاد لتحسين وضع حقوق الإنسان في هذا البلد الذي يعاني انهيارا غير مسبوق في منظومة العدالة والقانون.

وفي سياق متصل تقاعست الحكومات الليبية المتعاقبة عن اتخاذ أي إجراءات أو إصلاحات من شأنها ضمان حرية الصحافة والتعبير، بل لوحظ أن هذه الحكومات عادة ما تعمل على فرض القيود بصورة مباشرة أو بالتواطؤ أو بغض النظر عن الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة، لأبسط قواعد حرية الصحافة والتعبير وتضييق الخناق على الصحفيين ومنها اللجوء إلى سياسات التهديد والترهيب التي أجبرت الكثير من القنوات على إغلاق مقارها في ليبيا واللجوء إلى دول أخرى منها مصر وتونس والأردن وتركيا وبريطانيا للعمل منها.

وللتذكير فقد صدقت الدولة الليبية على 14 توصية تتعلق بحرية التعبير ومنها التالي:

• 137-115 اتخاذ جميعا لتدابير اللازمة فور الضمان وصولا لمساءعات الإنسانية وحماية المدنيين من الاعتداء، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني والمدافعون عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائل الإعلام (أيرلندا).

• 137-117 التحقيق في الاعتداءات والتهديدات ضد الصحفيين وملاحقة المسؤولين (النمسا) ضمان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك اغتيال الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتقديم مرتكبيها للعدالة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية).

• 137-152 إجراء تحقيقات نزيهة وشاملة وفعالة في جميع حالات الاعتداء والمضايقة والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، ومساءلة جميع مرتكبيها (لاتفيا).

• 137-174 إعادة النظر في قانون العقوبات لضمان الممارسة الفعلية لحرية الرأي والتعبير دون الخوف من الانتقام، وفقا للمعايير الدولية (لكسمبرغ).

• 137-175 اتخاذ مزيد من الخطوات لحماية حرية التعبير وتوفير بيئة مواتية لوسائل الإعلام يمكنها من خلالها العمل بحرية، دون تمييز ودون خوف من الأعمال الانتقامية أو العقاب التعسفي (الولايات المتحدة الأمريكية)

• 137-37 ضمان أن يوفر الإطار الدستوري الحماية الواجبة للصحفيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من التخويف والتهديدات والاعتداءات، وإعادة النظر في قانون العقوبات وفقا لذلك (الدنمارك).

## التحرش الجنسي أداة للابتزاز

تروي الصحفية (ج، ف) قصتها عندما تعرضت للتحرش بإحدى نقاط التفتيش الأمنية التي تُديرها جماعات مسلحة غير نظامية، بعد خروجها من مقر عملها بالمؤسسة الإعلامية متأخرة ليلا، حيث جرى توقيفها والتحقق من هويتها كصحفية واقتيادها لمقر أمني.

ليس الصحفيات النساء فقط يتعرضن للتحرش الجنسي، بل إن الصحفيين الشباب هم كذلك عرضة للتحرش كمحاولة لابتزازهم، وهنا يقول (ب)، ل) إنه اختطف وجرى التحرش الجنسي به لنحو يوم كامل بعدما أكمل

مسارات منها علي سبيل المثال:

-التزام ليبيا بتنفيذ توصيات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضمن الاستعراض الدوري الشامل في سبتمبر عام 2015، المتعلقة بالتحقيق في جرائم العنف والتعذيب التي تعرض لها الصحفيون والمدونون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وهي توصيات قبلتها البعثة الدبلوماسية الممثلة لليبيا في الأمم المتحدة وعددها 14 توصية تتعلق بحرية التعبير من إجمالي 171 توصية قبلت بها من أصل 202 توصية قدمتها الدول الأعضاء بمجلس الأمم المتحدة.

-إجراء الإصلاحات الهيكلية ووضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حرية الصحافة والتعبير في ليبيا.

-العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي المتفاقمة في البلاد وما صاحبها من انقسام في المؤسسات وتضارب في القوانين، وهو ما أدى إلى تشديد القيود المفروضة على حرية الصحافة والتعبير والحق في تأسيس وسائل إعلامية وامتلاكها، وهذا ما يُشكل انتهاكا للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.



تصوير لقاءات في الشارع، وقد اقتيد من سيارته من قبل مسلحين ملثمين إلى مكان يعتقد أنه مزرعة في ضواحي طرابلس، حيث وضع في حجرة لا تهوئة بها، وقام أحد الأشخاص بعد ضربه بالاعتداء الجنسي عليه. لم يرغب «ب، ل» في الاستمرار والحديث حول ظروف الواقعة إلا أنه قال (( لا تخلو حوادث الاختطاف والتعذيب من التحرش الجنسي أو تعرية الضحية ومحاولة ابتزازه )).

### الاستنتاجات

إن تطوير المشهد الإعلامي في ليبيا والخروج به من حالة التخلف والجمود وترقية ثقافة حرية الصحافة والتعبير في المجتمع وإعداد الكوادر المهنية المتخصصة يستدعي العمل على عدة

تقول (ج، ف) إن أمر المجموعة المسلحة تعدي عليها لفظيا وقام بأخذ هاتفها الشخصي عنوةً وأخذ يتصفح في صورها التي تجمعها مع زوجها وعائلتها، حيث جرى توقيفها وبدأ بالتحرش اللفظي بها وحاول الاقتراب منها؛ إلا أنها دفعته عدة مرات، قبل أن يهددها بالزج بها في زنزانة صغيرة بها نساء سجينات. وبعد مضي نحو ساعتين اكتشف أمر المجموعة المسلحة أنه يعرف زوجها وعمي الفتاة، ليحاول الاعتذار منها إلا أنه قام بتهديدها بنسب تهمة إليها، إذا صرحت بأي شيء دار بالمقر الأمني، وأخلى سبيلها حينها على الفور لتعود منهارة إلى بيتها.

في حين تقول الصحفية (ب، ي) إن مديرها في إحدى المؤسسات الإعلامية حاول ابتزازها والتحرش بها لترقيتها وظيفيا و دفع مستحقاتها المالية المتأخرة، بل إن الأمر أصبح

## «تعرضت للتحرش بإحدى نقاط التفتيش الأمنية التي تديرها جماعات مسلحة غير نظامية»

مقابلة، لكنها تقول إنها قامت بشجار كبير معه والحديث لزملائها وقدمت استقالتها؛ لكنها تتحدث عن أنها لن تتنازل عن حقها في مستحقاتها المالية.

## التوصيات

1- يجب على الحكومة أن تتخذ تدابير فورية لإدانة كافة الاعتداءات على الصحفيين و كذلك مكافحة إفلات المعتدين من العقاب.

في هذا الصدد ، ينبغي لمكتب النائب العام أن يجري بصورة منهجية تحقيقات فعالة ، ونزيهة ، وشفافة بشأن كل الاعتداءات على الصحفيين و وسائل الإعلام.

ينبغي على البرلمان تعديل أو إلغاء القوانين القائمة التي تنال من الحق في حرية التعبير و الإعلام. الاستراتيجية الوطنية لعملية إصلاح وحوكمة قطاع الصحافة و الإعلام على أساس :

• إعداد مرسوم رئاسي مؤقت « المجلس الرئاسي بتشكيلته الجديدة » ينص على إستحداث « اللجنة الوطنية العليا المؤقتة لإصلاح الإعلام » تتألف من أكاديميين بالإعلام وقانونيين وممثلي المجتمع المدني مع إعطاء صفة المستشار لممثلين عن منظمات دولية .

وتتكون مهام اللجنة التالي :

1- دراسة أوضاع وسائل الإعلام الحكومية بالكامل وتقييم أصولها ومواردها المالية والبشرية

2- إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية الحكومية وتعيين هيئات تحريرية مُستقلة ، مع مراعاة ضرورة تقليصها بما يتماشى مع سياسات التقشف التي ستدخل بها ليبيا ، وبما يضمن تحويلها لمؤسسات إعلام عمومية مستقلة

3- دمج المؤسسات الإعلامية الحكومية بين الشرق والغرب الليبي .

4- وضع كراسة شروط لتراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني ، وتسوية أوضاع وسائل الإعلام التي تب خارج نطاق القانون .

5- إعداد مقترح قانون الصحافة والنشر وقانون تنظيم الإعلام « المجلس الأعلى للإعلام » وفقاً لما نص عليه مسودة الدستور الليبي ، تمهيداً للانتقال لمرحلة الإستقرار بالقطاع بما يعزز حرية الصحافة وإستقلالية الإعلام .

6- إنشاء مرصد إعلامي رصد خطاب وسائل الإعلام وتحليل المضامين والمحتوي بما يعزز مكافحة خطاب الكراهية والتحرير أو تبييض الإرهاب وتأجيج النزاعات المسلحة

# LCFP



المركز الليبي لحرية الصحافة  
Libyan Center For Freedom of Press

منظمة ليبية إعلامية و حقوقية غير ربحية  
مسجلة لدى وزارة الثقافة و المجتمع المدني

تحت رقم (2088)

طرابلس - ليبيا

00218217182200

00218926886650

[www.LCFP.org.ly](http://www.LCFP.org.ly)

[info@LCFP.org.ly](mailto:info@LCFP.org.ly)